ومرمس وذكريا او كانت ممدودة كصحراء وحمراء وزكريا بهمزة بعد
الالف وكذا الشيا عند سيبويه اصلها شيئا كحمراء هذا هو اجتماع همزتين
بينهما الف فقلبوا اللام وهي الهمزة الاولى الى محل الفاء فقالوا اشيا بزنة
اعفاء وعلة العلة هي العلة الثانية من العلتين اللتين كل واحدة
منهما تمنع الصرف وحدها اي تستقل بمنعه وتقوم مقام العلتين
اي على منع الصرف لتكريرها لانها لازمة لما هي فيه لن وما لا تنفك عنه
بحال فلا تبالي في جبلي جبل ولا في حمل حمر فجعل لن وما له بمنزلة تاء تانيث
اخر فيكون التانيث مكررا بخلاف التاء فانها ليست لازمة لما هي فيه
بحسب اصل الوضع فانها وضعت فارقة بين المذكر والمونث فلو عرض
اللزوم لعارض كالعلمية لم يقو قوته اللزوم الوضعي واما الف التانيث
اللفظي الحاصل بالف فيمنع الصرف اي صرف ما هو فيه بشرط كونه مع
العلمية اي علمية ما هو فيه ليصير التانيث حينيذ لازما لانه بدون
العلمية في معرض الزوال فلا يكون لازما فلا يقوى على منع الصرف
ولهذا صرف قايمة في نحو مررت بامراة قايمة مع تحقق الوصف
والتانيث بالتاء فيها من غير العلمية سواء كان ما هو فيه على المذكر
كطلحة او المونث كفاطمة وسواء كان زايدا على ثلاثة احرف او لا
بحركة الوسط اولا العجميا اولا منقولا من مذكر الى مونث اولا واما
للتانيث المعنوي وهو كون الاسم موضوعا للمونث خاليا من علامة
التانيث فهو كالتانيث بالتاء في اشتراط العلمية فيه ولهذا قال
فيمنع الاسم الصرف مع العلمية الا ان بينهما فرقا فانها في التانيث
بالتاء شرط لوجوب منع الصرف وفي المعنوي شرط لجوازه والا بد في
وجوبه من شرط اخر لما اشار اليه بقوله لكن بشرط ان يكون الاسم زايدا على
ثلاثة احرف كسعاد لقيام الحرف الرابع مقام التا او ثلاثيا تحرك الوسط
كسقر علم للطبقة من طبقات جهنم لان تحرك الوسط قايم مقام الحرف
الرابع فثقل الاسم فمنع من الصرف بخلاف ساكن الوسط فان سكونه يوجب
الخفة ومنع الصرف لاجل الثقل فخفة تقاوم احد السببين فجعل صرفا
او ثلاثيا ساكن الوسط اعجميا كجور بضم الجيم اسم بلد بفارس لثقل العجمة
في لسان العرب مع ان اسباب منع الصرف اذا زادت على اثنين لم تقاوم بهما
سكون الوسط حتى يجوز الصرف او ثلاثيا ساكن الوسط غير اعجمي لكن
منقولا من المذكر الى المونث كما اذا سميت امراة بزيد فانه بنقله
الى المونث حصل له ثقل عادل خفة اللفظ فمنع من الصرف فان لم يكن
شيء من ذلك بان كان ثلاثيا ساكن الوسط غير اعجمي ولا مذكر الاصل
كهند ودعد جاز الصرف نظرا الى خفة اللفظ بالسكون وانها قاومت
احد السببين وقيل بوجوبه وجاز تركه نظرا الى وجود السببين
في الجملة وهما العلمية والتانيث وهو الاحسن عند الجمهور والصرف
عند ابي علي وجوز بعضهم الوجهين ايضا في المنقول الى المونث
واذا كان المونث ثلاثيا كبد جاز فيه الوجهان ذكره سيبويه وقضيته
كلام التسهيل ان المنع اراجح واذا سمي مذكر بمونث فان كان ثلاثيا صرف
على الصحيح او زايدا على الثلاثة منع من الصرف واما التركيب المعتبر في منع
الصرف فالمراد به هنا العلمية لان تعريف المضمرات واسماء الاشارات
والموصولات لا توجد الا في المبهمات ومنع الصرف من احكام المعربات
والتعريف بال والاضافة تجعل غير المنصرف منصرفا او في حكمه فلا توصو

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)